

عن كون الوقت بحيث لا يفضل من اجزائه شيء الى غير الوجوب
من جنسه وهو معنى عدم الزيادة والتقصير فلا ضرر في
بقاء بعض الاجزاء وهو اللين فاضلاً لانه ليس بمحل للصوم
وانما ذهب اليه لظواهر الآية اى بقية والحديث وهو قوله
صوموا رؤيته ولذا اى بسببه الشرع يطلق جواز النية
لصوم في الليلة الاولى من شهر رمضان ولو كان السبب اليوم
لما حازت فيها لاستتغاث تقدم نية على سبب ولذا
ايضا ففرض تمام رمضان من جهة فيها وانه حجة
الى احدى ولو كان سبب اليوم لما وجب القضا لانه يقتضي
سبق الوجوب في الذمة فولان سبب اليوم يترجم تقدم الوجوب
على سبب الوطء وان لم يخرج في الليل الصوم كما خردت
الصلاة فانه بسبب عمدنا وان لم يصح الاداء فيه بل البيع
الاخرى واخرى الاول ههنا اي في المعايير متعين للنية
من غير اشتراط اتصالها بالاداء بخلاف اجزاء الاول من اجزاء
الما سبق بانه

بأن الوقت
ويشترط
في النية

الما سبق بانه وحكمه اى حكم هذا القسم في صحة غيره
في ذلك الوقت وحكمه اي عدم اشتراط اي متعين في نية
فوقه حرم صوم رمضان من الصحيح المقيم بطلاق الاسم
ومع اخطائه في الوصف الا في من فرغ من واجبا آخر
استثنى من قوله في الخطاء في الوصف وفي انفصل روايتان
بمخالف المريض في الصحيح اشارة الى الفرق بين المفرد
لمريض على قول الشيخ قال زفر لعينة من عندنا مع
يفي عن نية يعني ان الاسم كالتقاع عن الفرض وان لم
ينو كنية كل النصاب لفقر بل نية قلنا في جوابه فيكون حجراً
فلا يكون قرينة اذ لا قرينة بدون التقصد والشرع لم يعيى الصوم
رمضان الا الاسم كذا الذي هو قرينة بخلاف الهمزة من لفقر
فان قوله ذهب سبب حجاز عن تصدق وهو عيى نية و
قال ان في دفع اجر الذي اعتبره اوجب البيهقي فان
وصف العبادة ايها عبادة وهذا يختلف لو ابا على لابد